مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES
الأهرام

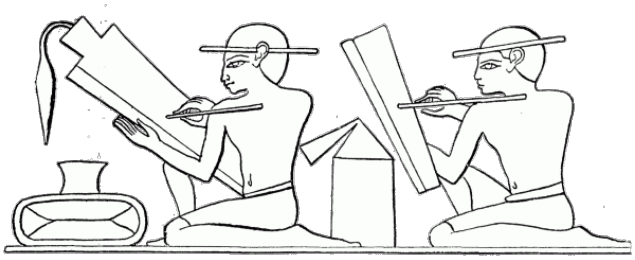

الملف المصرى

دورية شهرية عن السياسة والمجتمع فى مصر

◆ العدد ٣٢ ـ أبريل ٢٠١٧ ◆

رئيس مجلس الإدارة
أحمد السيد النجار

مدير المركز
ضياء رشوان

رئيس التحرير
د. دينا شحاتة

مدير التحرير
د. إيمان رجب

الإخراج الفني
مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذا الملف تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

المحتويـــات:

التحديات الديمغرافية والأمن البيئي: حالة مصر — د. أيمن زهري

تعددت المشاكل الديمغرافية في مصر ما بين الزيادة السكانية وسوء التوزيع الجغرافي وتدنى الخصائص السكانية كارتفاع معدل الأمية وتدنى مؤشرات الصحة العامة وتؤثر وتتأثر المشاكل الديمغرافية علي التحديات البيئية بالسلب، الأمر الذي يعني بأن مصر سوف تعاني مستقبلا من تفاقم المشاكل الديمغرافية مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن البيئي للمواطن المصري.

٥

نحو دور فاعل للإطار القانوني الحاكم للسياسات البيئية في مصر — د.إيمان مرعى

تعد مصر من بين الدول التي أولت اهتماما تشريعيا بحماية البيئة ، حيث نصت الدساتير المصرية لعام ١٩٧١ و ٢٠١٤ على ضرورة حماية البيئة، إضافة إلى إصدار عدة قوانين وتشريعات منظمة للبيئة منها قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذي يعد أول تشريع يصدر تحت مسمي حماية البيئة، ثم إنشاء وزارة خاصة للبيئة عام ١٩٩٧ ،إضافة إلى التزام مصر بعدد من الاتفاقيات الدولية، إلا أنه يوجد عدة إشكاليات تعوق تنفيذ هذه القوانين والاتفاقيات، منها غياب معايير واضحة للحد من التلوث، و عدم وجود آليات تنفيذ لترجمة تلك القوانين والاتفاقيات إلى واقع.

١٠

التغيرات المناخية وأثارها على مصر — د.عماد الدين عدلي

تعد ظاهرة تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض من أخطر المخاطر والتحديات البيئية التي تواجه العالم، في ظل زيادة المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية المتعلقة بها مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر وندرة المياه من جانب، وارتفاع عدد ضحايا تلك الكوارث من جانب أخر، ومصر ليست بعيدة عن التهديدات العالمية للظاهرة بما لها من تهديدات بيئية واقتصادية مثل تآكل الرقعة الخضراء في شمال الدلتا وزيادة معدل التصحر والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، بالإضافة إلى سرعة تدهور الآثار نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، الأمر الذى دفع الحكومة إلى تبني عدة برامج رئيسية لتفادي خطر الظاهرة.

١٦

مستقبل الطاقة المتجددة في مصر — د.محمد صلاح السبكي

تولى مصر اهتماما كبيرا لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة بجودة عالية من خلال التطور المستمر في مراحل إنتاجها، حيث يمكنها سد احتياجاتها التنموية من الطاقة باستغلال الإمكانيات المتاحة لديها من الطاقة، حيث تتعدد أشكال الطاقة المتجددة في مصر ما بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الناتجة عن عملية إدارة المخلفات، لذلك تسعى مصر للاستعانة بالخبرات الدولية للتوسع في إنتاج الطاقة المتجددة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة إضافة إلى سن تشريعات قانونية وإعطاء حوافز استثمارية لتحفيز الاستثمار في هذا المجال.

٢٠

تطوير منظومة إدارة المخلفات وإعادة التدوير في مصر — د. محمد إبراهيم محمد

تعد قضية إدارة المخلفات من التحديات التي تواجه مصر نظرا لعدم وجود آليات منظمة لعملية إدارة المخلفات الصلبة إضافة لعدم وجود ميزانية مخصصة لذلك، علاوة على عدم وجود قانون مصري يختص بإدارة المخلفات الصلبة، من ناحية أخرى تؤدي الإدارة غير السليمة لمثل تلك المخلفات إلى آثار بيئية شديدة الخطورة، سواءً للهواء أو الماء أو التربة، لذا علي الإدارة المصرية البدء في تبني آليات جادة للاستفادة من عملية إدارة المخلفات ومنها سن قوانين حاكمة لها، و زيادة الوعى المجتمعي والتوعية بالأثار الناتجة عن سوء إدارة المخالفات، وإجراء المزيد من الدراسات حول عمليات إدارة المخلفات والاستعانة بالخبرات الدولية التي حققت نجاح ملموس في مجال إدارة المخلفات.

٢٤

تعزيز آليات التمويل الأخضر من أجل الاستدامة البيئية في مصر

ميراندا بشارة

اللجوء إلى ما يسمي بالتمويل الأخضر الذي يجمع بين أولويات السياسات العامة في مجالات التنمية المستدامة وتطوير الأسواق المالية، يمثل حلا لمشكلة التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، ويقصد بالتمويل الأخضر تطبيق إستراتيجية مالية بما فيها من استخدام موارد مالية كالاستثمارات والقروض وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة.

* شارك فى تحرير هذا العدد الأستاذ مصطفى كمال، والأستاذة نورا فخرى ولهما جزيل الشكر والتقدير.

التحديات الديمغرافية والأمن البيئي: حالة مصر

د. أيمن زهري

خبير السكان ودراسات الهجرة

تقديم

أيًّا كانت الأسباب التي أدت بنا إلى الحالة السكانية الراهنة، وبعيدًا عن تقييم برامج الدولة للسيطرة على الزيادة السكانية منذ ستينيات القرن العشرين حتى الآن، وبعيدًا كذلك عن الجدل الذي لا ينتهي بين النظر للزيادة السكانية على أنها نعمة أو نقمة، وبعيدًا كذلك عن جلد الذات، لا يملك المخططون وواضعو السياسات سوى التعامل مع المعطيات الحالية المتمثلة في زيادة سكانية غير مسبوقة تشهدها مصر تتجلى أهم مظاهرها في عدد مواليد سنوي يتجاوز ٢,٥ مليون مولود ومعدلات خصوبة تتجه للارتفاع بعد ثورة يناير ٢٠١١، وهيكل عمري فتي يتمثل في وصول نسبة السكان تحت سن ١٥ سنة إلى ثلث السكان تقريبًا، وخدمات صحة إنجابية لا تتناسب جودتها ولا تغطيتها مع حجم الزيادة السكانية ولا أعداد السيدات المتزوجات في سن الحمل.

هذا بالإضافة إلى أعباء اقتصادية وأمنية ومناكفات سياسية تجعل الدولة غير قادرة حتى على الوفاء بالمتطلبات الأساسية للمجتمع، حيث يقع ربع السكان تقريبًا تحت خط الفقر. في ظل سيادة تلك العوامل السلبية يتضاءل عادة الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتحديات البيئية، على الرغم من الأثر الكبير الذي تشكله تلك التحديات على الأمن البيئي للسكان والاستدامة البيئية.

نستعرض في تلك الورقة القصيرة أهم التحديات السكانية والبيئية التي تواجهها مصر، ثم نحاول بعد ذلك الربط بين التحديات السكانية والبيئية لبيان أثر التحديات السكانية على الأمن البيئي. تنتهج الورقة مفهومًا ضيقًا للأمن البيئي بالتركيز على ثلاث قضايا مهمة، في الحالة المصرية، هي قضايا المياه العذبة والمخلفات الصلبة ومصاحبات ارتفاع منسوب مياه البحر وآثارها على حركة السكان.

أبعاد المشكلة السكانية

تتمثل المشكلة السكانية في عدم التوافق بين حجم السكان وتوزيعهم المكاني (الجغرافي) وخصائصهم من ناحية، وبين موارد المجتمع والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي لاستغلال تلك الزيادة السكانية. وقد اهتمت مصر بالزيادة السكانية وتداعياتها السلبية منذ وقت بعيد. ظهرت البوادر الأولى للاهتمام بالمشكلة السكانية في مصر عام ١٩٣٦ في كتاب العالم المصري الدكتور محمد عوض محمد بعنوان سكان هذا الكوكب، وفي عام ١٩٣٧ عقدت الجمعية الطبية المصرية مؤتمرًا عن تنظيم الأسرة من الناحية الصحية، وفي عام ١٩٦٦ تم تأسيس الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، وفي عام ١٩٦٥ قامت مصر بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء، وفي عام ١٩٧٢ أعيد تشكيل هذا المجلس باسم المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان وأعلنت الحكومة سياسة قومية جديدة للسكان لمدة عشر سنوات عرفت بالمدخل الاجتماعي والاقتصادي لخفض الإنجاب، وفي عام ١٩٨٤ انعقد مؤتمر لتقويم السياسة القومية للسكان عن الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ وقد انتهى المؤتمر بإصدار توجيه بإنشاء المجلس القومي للسكان، وفي عام ١٩٨٥ صدر القرار الجمهوري رقم ١٩ بإنشاء المجلس القومي للسكان ليكون مسئولا عن مواجهة المشكلة السكانية جنبًا إلى جنب مع بعض الأجهزة الحكومية والأهلية التى تعاونه في تحمل هذه المسئولية.

يدرك العاملون في حقل السكان في مصر أن الزيادة السكانية في مصر لا تتمثل فقط في زيادة أعداد المواليد وإنما في سوء التوزيع الجغرافي للسكان على خارطة مصر وكذلك تدني الخصائص السكانية وعلى رأسها ارتفاع معدلات الأمية وتدني مؤشرات الصحة العامة .لذلك قامت ركائز السياسة

السكانية على هذه المحاور الثلاثة: ارتفاع معدلات المواليد، الخلل في توزيع السكان وتدني الخصائص السكانية، إلا أن الاهتمام العام في وسائل الإعلام دائما ما يصور المشكلة السكانية عادة على أنها زيادة عددية فقط وهو ما يجافي الحقيقة ويتناسى عنصر الكثافة السكانية، والأهم من ذلك عنصر الجودة متمثلا في الخصائص السكانية.

التحديات الديمغرافية

على الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة المشكلة السكانية إلا أن مصر مازالت تواجه العديد من التحديات. تتمثل التحديات الديموغرافية في الحالة المصرية كما أبرزتها الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠ في الحقائق التالية:

١. ارتفاع معدل الإنجاب الكلي من ثلاثة أطفال لكل سيدة في المتوسط قبل ثورة يناير ٢٠١١ إلى ٣,٥ طفل حاليًا.

٢. التأثير السلبي لعدم انتظام تقديم الخدمات العامة بعد ثورة يناير ٢٠١١ وهو ما انعكس بالسلب على خدمات تنظيم الأسرة وتوافر وسائل تنظيم الأسرة وعلى جودة الخدمات المقدمة.

٣. زيادة نسبة الأُسَر تحت خط الفقر وتراجع مكانة المرأة بصفة عامة.

٤. ارتفاع تأثير الزيادة السكانية على تراجع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات وكذلك تراجع نصيب الفرد من المياه والطاقة والأرض الزراعية.

٥. تزايد التحديات البيئية التي تواجه مصر نتيجة للزيادة السكانية خاصة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والتلوث ونمو العشوائيات وضعف القدرة على ضبط منظومة التخلص من النفايات بما ينعكس على الحالة الصحية للمواطن المصري.

٦. تزايد تأثير التيار المحافظ في المجال العام بما أسهم في تراجع القيم الإنجابية التي تتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات. أسهم هذا التيار أيضًا في نمو القيم المناهضة لتمكين المرأة وهو ما أدى لتراجع مكانة المرأة في المجال العام.

٧. استمرار درجة التفاوت في المؤشرات السكانية والتنموية بين المناطق الجغرافية.

٨. تراجع دور الإعلام في مجال التعريف بالمشكلة السكانية والدعوة لتنظيم الأسرة وتبني نمط الأسرة الصغيرة وتراجع قدرة ودور الإعلام الحكومي في مواجهة الإعلام الخاص.

أضف إلى ذلك التركيب العمري الفتي للمجتمع المصري حيث بلغت نسبة السكان أقل من ١٥ عامًا حوالي ثلث السكان (٣٣,٢ بالمائة من إجمالي السكان) عام ٢٠١٥ والتي من المتوقع أن تشهد انخفاضًا طفيفًا لتصل إلى ٢٩,٦ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٠ ما يزيد العبء على خدمات الصحة والتعليم.

التحديات البيئية

تواجه مصر العديد من التحديات البيئية، فبالإضافة إلى تلوث الهواء والمياه تواجه مصر ثلاثة تحديات رئيسية يمكن بيانها كالتالي:

١. ندرة/ شح المياه: تعاني مصر من ثبات كمية المياه العذبة الرئيسية المتمثلة في مياه النيل والتي تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب سنويًا.

٢. المخلفات الصلبة: تتمثل تلك المشكلة في ضعف القدرة على ضبط منظومة التخلص من النفايات ومعالجتها مع الاتجاه المتصاعد لتلك المخلفات والتي بلغت ٩٤,٩ طنًا عام ٢٠١٠.

٣. التغيرات المناخية: تتمثل المشكلة الرئيسية الثالثة في الحالة المصرية في تأثير التغيرات المناخية، خاصة ارتفاع منسوب مياه البحر، خاصة على جودة التربة والأنشطة الزراعية وازدياد نسبة ملوحة التربة في المناطق الساحلية على البحر المتوسط.

التحديات الديموغرافية والأمن البيئي

لا شك أن الزيادة السكانية غير المسبوقة في تاريخ مصر تؤثر وتتأثر وتتفاعل مع التحديات البيئية بالسلب. فبالإضافة إلى تأثير الزيادة السكانية على تقلص نصيب الفرد من الحدائق والمساحات الخضراء وارتفاع نصيبه من الانبعاثات الحرارية وملوثات الهواء الناتجة عن التوسع الصناعي وزيادة استهلاك المواد البترولية نتيجة زيادة حركة النقل والمواصلات، تؤثر الزيادة السكانية وتتأثر بالتحديات البيئية الرئيسية سالفة الذكر.

ندرة/ شح المياه:

يتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه مصر نتيجة الزيادة السكانية في توفير حصة المياه المناسبة للسكان والتي تتسم بالثبات رغم الزيادة السكانية المضطردة. حيث إن حصة المياة ثابتة (٥٥ مليار متر مكعب سنويًا) فقد انخفض نصيب الفرد من المياه العذبة من ٢,٦ ألف متر مكعب سنويًا عام ١٩٥٠ إلى أقل من حد الفقر المائي (ألف متر مكعب سنويًا) لتصل إلى ٩٧٥ متر مكعب سنويًا عام ١٩٩٠. توالى الانخفاض بعد ذلك ليصل نصيب الفرد من المياه العذبة عام ٢٠١٥ إلى ٦٠١ متر مكعب سنويًا.

طبقًا لتوقعات السكان في مصر حتى عام ٢١٠٠ المبينة

في الجدول رقم ١ أدناه، سوف يصل نصيب الفرد من المياه العذبة عام ٢٠٣٠ إلى ٤٧٠ متر مكعب سنويًّا، ثم يتوالى الانخفاض ليصل نصيب الفرد من المياه العذبة إلى ٣٦٤ عام ٢٠٥٠. مع استمرار الزيادة السكانية وتخطي مصر حاجز الـ ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠ سوف ينخفض نصيب الفرد من المياه العذبة إلى ٢٧٤ مترًا مكعبًا سنويًّا فقط. هذه الزيادات السكانية المتتالية المصاحبة للحصة الثابتة لمياه النيل، بافتراض عدم نقصانها في المستقبل، سوف تؤدي للجوء إلى تحلية مياه البحر مرتفعة التكلفة في الوقت الحالي وحتى ظهور تكنولوجيا جديدة للتحلية في المستقبل.

المخلفات الصلبة:

يرتفع حجم المخلفات الصلبة بارتفاع النشاط الإنساني الناتج عن الزيادة السكانية، كما يزداد ارتفاعه بمرور الوقت كأحد مصاحبات التقدم الاجتماعي والاقتصادي. كما سلف الذكر، بلغ حجم المخلفات الصلبة ٩٤,٩ مليون طن عام ٢٠١٠. طبقًا لهذا الرقم، بلغ متوسط حجم المخلفات الصلبة للفرد الواحد في المتوسط ١,١٥٧ طنًا في العام. إذا افترضنا ثبات تلك النسبة وأن الزيادة السكانية فقط سوف تكون مسئولة وحدها عن الزيادة المتوقعة في حجم المخلفات الصلبة يمكننا توقع ارتفاع حجم المخلفات الصلبة إلى ١٣٥,٥ مليون

جدول رقم ١: تطور عدد السكان ونصيب الفرد من المياه العذبة، مصر (١٩٥٠-٢١٠٠)

السنة	السكان بالمليون نسمة	نصيب الفرد من المياه العذبة بالمتر المكعب سنويًا (مياه النيل)
١٩٥٠	٢٠,٩	٢،٦٣٢
١٩٥٥	٢٣,٧	٢،٣٢٥
١٩٦٠	٢٧,١	٢،٠٣٢
١٩٦٥	٣٠,٩	١،٧٨١
١٩٧٠	٣٤,٨	١،٥٨٠
١٩٧٥	٣٨,٦	١،٤٢٤
١٩٨٠	٤٣,٤	١،٢٦٨
١٩٨٥	٤٩,٤	١،١١٤
١٩٩٠	٥٦,٤	٩٧٥
١٩٩٥	٦٢,٤	٨٨١
٢٠٠٠	٦٨,٣	٨٠٥
٢٠٠٥	٧٤,٩	٧٣٤
٢٠١٠	٨٢,٠	٦٧٠
٢٠١٥	٩١,٥	٦٠١
٢٠٢٠	١٠٠,٥	٥٤٧
٢٠٢٥	١٠٨,٩	٥٠٥
٢٠٣٠	١١٧,١	٤٧٠
٢٠٣٥	١٢٥,٦	٤٣٨
٢٠٤٠	١٣٤,٤	٤٠٩
٢٠٤٥	١٤٣,١	٣٨٤
٢٠٥٠	١٥١,١	٣٦٤
٢٠٥٥	١٥٨,٥	٣٤٧
٢٠٦٠	١٦٥,٣	٣٣٣
٢٠٦٥	١٧١,٧	٣٢٠
٢٠٧٠	١٧٧,٦	٣١٠
٢٠٧٥	١٨٢,٨	٣٠١
٢٠٨٠	١٨٧,٦	٢٩٣

٢٠٨٥	١٩١,٨	٢٨٧
٢٠٩٠	١٩٥,٥	٢٨١
٢٠٩٥	١٩٨,٥	٢٧٧
٢١٠٠	٢٠٠,٨	٢٧٤

المصدر: حسبت بيانات السكان من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٥. نصيب الفرد من المياه العذبة محسوب بواسطة الباحث.

طن عام ٢٠٣٠، ترتفع إلى ١٧٤,٨ مليون طن عام ٢٠٥٠. تؤثر تلك الزيادة المتوقعة على الإنفاق العام في مجال جمع وتدوير تلك المخلفات في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها مصر بما يؤثر على كفاءة التعامل مع تلك المخلفات وتلافي الآثار البيئية الناتجة عن ارتفاعها.

التغيرات المناخية:

أصبحت التغيرات المناخية واقعًا ملموسًا لا يمكن ضحضه. فمع ارتفاع منسوب مياه البحر الناتج عن الانبعاثات الحرارية المصاحبة للنشاط الصناعي والاقتصادي، من المتوقع أن ترتفع ملوحة التربة القريبة من المسطحات المائية بما يؤدي إلى انخفاض جودة التربة وعدم صلاحيتها للزراعة، خاصة المحاصيل الزراعية التقليدية والاضطرار للتحول لحرف أخرى بخلاف الزراعة. إذا استمر ارتفاع منسوب مياه البحر فإن ١٥ بالمائة من أراضي الدلتا يمكن أن تتعرض للغرق. يستتبع ذلك موجات كبيرة من الهجرة الداخلية (النزوح) يمكن أن تنطلق من المناطق الساحلية الشمالية بدلتا مصر إلى الجنوب بما لا يقل عن ثلاثة ملايين مواطن، بما يؤدي إلى ضرورة وضع ذلك في الاعتبار والعمل على توفير مناطق بديلة لهؤلاء النازحين بسبب التغيرات المناخية في ظل حالة التكدس السكاني التي تشهدها محافظات الدلتا.

خاتمة:

نظرًا للتكوين الفتي للهرم السكاني في مصر فإن خفض معدلات الخصوبة وكبح جماح النمو السكاني سوف يكون أكثر صعوبة في المستقبل نظرًا لأن أمهات المستقبل قد ولدن بالفعل وأن هناك أعدادًا هائلة سوف تدخل سن الإنجاب كل عام وهو ما يسمى بقوة الدفع الذاتي للسكان Population Momentum وهو ما سيؤدي إلى استمرار أعداد السكان في الزيادة حتى لو استطعنا خفض معدل المواليد إلى طفلين لكل امرأة، وهو ما فشلنا في تحقيقه خلال العقدين الماضيين.

جدول رقم ٢: تطور عدد السكان ونصيب الفرد من المخلفات الصلبة، مصر (٢٠١٠-٢٠٥٠)

السنة	السكان بالمليون نسمة	المخلفات الصلبة لكل مواطن	كمية المخلفات الصلبة المتوقعة (بالمليون طن)
٢٠١٠	٨٢,٠	١,١٥٧	٩٤,٩
٢٠١٥	٩١,٥	١,١٥٧	١٠٥,٩
٢٠٢٠	١٠٠,٥	١,١٥٧	١١٦,٣
٢٠٢٥	١٠٨,٩	١,١٥٧	١٢٦,٠
٢٠٣٠	١١٧,١	١,١٥٧	١٣٥,٥
٢٠٣٥	١٢٥,٦	١,١٥٧	١٤٥,٣
٢٠٤٠	١٣٤,٤	١,١٥٧	١٥٥,٥
٢٠٤٥	١٤٣,١	١,١٥٧	١٦٥,٥
٢٠٥٠	١٥١,١	١,١٥٧	١٧٤,٨

المصدر: حسبت بيانات السكان من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٥. حجم المواد الصلبة بعد عام ٢٠١٠ محسوب بواسطة الباحث.

أما من ناحية توزيع السكان فإنه لا يخفى على القارئ أن مصر واحة كبيرة يعيش معظم سكانها حول نبع الماء فيها وهو نهر النيل الذي يقل نصيب الفرد منه عامًا بعد عام نظرًا لثبات حصة مصر في مقابل الزيادة السكانية المرتفعة. وعلى الرغم من محاولات الحكومة المصرية لتشتيت الفائض السكاني ودفعه للسكنى في المدن الجديدة التي أقامتها في الصحراء إلا أن هذه المدن لم تستوعب القدر الكافي من السكان الذي يمكن أن يحدث خلخلة كبرى للكثافة السكانية في الوادي والدلتا.

أما إذا انتقلنا للحديث حول تدني الخصائص السكانية، فحدّث ولا حرج. إذ إن انخفاض الخصائص السكانية يمثل انعكاسًا حيًّا للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر جراء النمو السكاني المرتفع وعدم ارتقاء خطط التنمية للوفاء بحاجات المواطنين، وعلى الرغم من أن الحكومة قد خطت خطوات كبيرة تجاه تحسين صحة الأم والطفل ودعم الخدمات الصحية الأساسية خلال فترة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١، إلا أن الخدمات التعليمية قد تأثرت كثيرًا وليس أدل على ذلك من أن معدلات الأميّة مازالت مرتفعة وبخاصة بين الإناث وزيادة كثافة الفصول في كافة مراحل التعليم.

خلاصة القول إن مصر تعاني من مشكلة سكانية مزمنة مرشحة للتفاقم في المستقبل ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن البيئي للمواطن المصري، ليس فقط من خلال التحديات البيئية التي تم التركيز عليها في هذه الورقة، لكن يتجاوزها ليشمل نواحيَ أخرى لم تتسع مساحة الورقة لاستعراضها، ربما يكون على رأسها تدنّي جودة الماء والهواء.